تطبيق نظام "CAMELS" فى تقييم اداء البنوك المصرية
فى اطار اتفاقية بأزل٢
" دراسة حالة بنك مصر والبنك الاهلى المصرى "

اعداد

دكتور / ياسر احمد مدنى محمد

مدرس ادارة الاعمال بكلية الادارة – قسم الادارة المالية

ورئيس قسم الدراسات العليا وبرامج خدمة المجتمع بفرع اسوان

بالاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى

قائمة المحتويات

ملخص الدراسة

مقدمه.

أولا : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.

ثانيا : الدراسات السابقة.

ثالثا : فروض الدراسة.

رابعا : أهداف الدراسة.

خامسا : اهمية الدراسة.

سادسا : منهج الدراسة التطبيقية.

سابعا: نتائج التحليل الاحصائى.

ثامنا : التوصيات.

تاسعا : المراجع .

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى تلائم نظام التقييم المصرفى الامريكى مع القطاع المصرفى المصرى وذلك من خلال الاجابة على اسئلة مشكلة الدراسة لتفادى حدوث اى ازمات مالية مستقبلا ، مع توفير كافة الضمانات للقطاع المصرفى للعمل فى مناخ يتمتع بالشفافية والكفاءة ، وتمت هذه الدراسة على ٢ بنك هما بنك مصر والبنك الاهلى المصرى وهما عصب الاقتصاد المصرى وذلك خلال سنتى٢٠١١ و ٢٠١٢ ، وذلك من خلال استخدام المنهج التطبيقى ، وقد توصلت الدراسة الى ضرورة قيام البنوك بتطبيق نظام التقييم المصرفى الامريكى "CAMELS" بالمؤشرات الستة ، لما له من اثار ايجابية فى اكتشاف الايجابيات والسلبيات وكيفية العلاج السريع قبل تفاقم المشاكل ، وكذا التعامل مع المتغيرات المصرفية العالمية ، التفعيل الايجابى لدور جهاز التفتيش الداخلى والرقابة على البنوك .

Abstract

This study aims to identify the extent of fit American Banking Evaluation model "CAMELS" with the Egyptian Banking Sector, through to answer questions problem study to avoid any financial crises in the future, with all the guarantees for the banking sector to work in a climate of a transparent and efficient, and has this study on 2 Banks are Banque Misr and National Bank of Egypt and are the backbone of the Egyptian Economy during the years 2011 and 2012, and through the use of Applied Method, The study found the need to do banks applying American Banking Evaluation model "CAMELS" indicators six, because of its positive effecting the discovery of the pros and cons and how prompt treatment before the aggravation of problems, and as well as dealing with the Global Banking Variables, positive activation of the role of the internal inspection and control of banks.

المقدمة :

مما لا شك فيه ان البنوك هى شريان الحياة سواء فى الدول المتقدمه او دول العالم الثالث ، حيث تقوم البنوك بتحويل الاموال من المنشأت ذات الفائض الى المنشأت ذات العجز، ولما كانت تلك الاهمية زاد اهتمام الدولة بتحسين أوضاع البنوك من خلال القواعد واللوائح التى يضعها البنك المركزى المشرف على البنوك العاملة داخل القطر الواحد طبقا للتطورات على مستوى القطاع المصرفى العالمى التى من شأنها وضع البنك فى مركز قوى من اجل التنافس فى ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقه فيما بين الدول المختلفة.

فأصبحت البنوك فى مجتمعنا المعاصر تواجه تحديات منها تزايد المخاطر المصرفية الناتجة عن عمليات غسيل الاموال والتوسع فى تقديم الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات العملاء ، بخلاف ايضا ضرورة قصر الوقت اللازم لاعداد المذكرات الائتمانية وانعكاسات ذلك على كفاءة وفعالية الاداء ، الامر الذى ادى الى زيادة الرقابة على اعمال البنوك، ونرى من الجدول التالى ما يؤكد تزايد المخاطر المصرفية:

جدول رقم (١)

يبين مدى التطور فى بنود ميزانية البنوك التجارية خلال الفترة من ٢٠٠٥ : ٢٠١١م

القيم بالمليون جم

بيان / عام	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
اوراق مالية	١٧٠٦٥٩	١٩٣٩٦٥	١٧٦٠٩٨	٢٠١٨٥٨	٣٣٢٥٩٧	٤٠٥٨٩٥	٤٧٤١٧٦
قروض	٣٠٨١٩٥	٣٢٤٠٤١	٣٥٣٧٤٦	٤٠١٤٢٥	٤٢٩٩٥٧	٤٦٥٩٩٠	٤٧٤١٣٩
رأس المال	٢٢٩٤٩	٢٧١١٢	٣٣٠٣٧	٣٧٥٧٦	٤١٥٥٠	٤٦٥٩٨	٥٩٠٤٩
الاحتياطيات	١٢٤١٩	١٣٤١٨	١٢٥٥٢	١٩٧٦٣	٢١٣٧١	٢٨٤٨٦	٢٢٠٥٦
المخصصات	٤٩٥٤١	٥٤٩٥٠	٥٣٤٦٩	٦٢٣١٤	٦٩٧٤٨	٧٠٤١٨	٥٥١٠٦
الودائع	٥١٩٦٤٩	٥٦٨٨٤١	٦٤٩٩٥٣	٧٤٧١٩٩	٨٠٩٦٩٤	٨٩٢٤٩٢	٩٥٧٠٣٧

المصدر : التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عام ٢٠١١م.

يتضح من خلال الجدول رقم (١) : ان زيادة التطور المصرفى فى كافة المجالات المصرفية ادت الى وجوب تواجد نظام للتقييم المصرفى يمكن من خلاله التنبؤ بوجود مشاكل مصرفية ممكن حدوثها فى المستقبل من عدمه ، ومن هنا جاءت اهمية النظر الى نظام للتقييم كاداة للرقابة تمثل مؤشر كالانذار المبكر يتم استخدامها لقياس مدى سلامة الاداء المصرفى وتصنيف هذا الاداء لاكتشاف اوجة القصور فى الاداء لامكان المعالجة السريعة حتى لا تتعرض البنوك لمشاكل مالية حده تؤدى الى انهيار القطاع المصرفى ، لذا جاءت اهمية نظام التقييم المصرفى

"CAMELS" لعرض تحليلا لكل مواطن القوة والضعف فى اداء المؤسسات المصرفية **ومن مميزاتها**[1] :

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد .
- التركيز على ستة بنود رئيسية دون التشتت فى بنود غير ضرورية .
- الاعتماد على التقييم الرقمى أكثر من الاسلوب الانشائى فى كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد من مصداقيتها.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفى ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج افقيا لكل بنك على حدة ولكل مجموعة متشابهة من البنوك وراسيا لكل عنصر من عناصر الاداء المصرفى.

بينما عيوبه:

- اعطى المعيار اوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الاهمية النسبية لكل عنصر ، وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته فى التحليل والاعتماد على النتائج التى يتم الوصول اليها.
- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الاصول باعتبار ان متوسط قيم النسب المستخدمه يعبر عن المجموعة ككل ، هذا بالرغم من ان المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لاخر داخل المجموعة نفسها وبالتالى فهو لا يعبر عن حقيقة اوضاع المجموعة.
- يعتمد المعيار على قياس الاداء استنادا على البنوك الاخرى المكونة للمجموعة المتشابهة ، وعلية فى حالة حدوث اى تغيير هيكلى يطرا على اداء تلك المجموعة او على اداء النظام المصرفى ككل فانه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائى.

أولا : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تدور فكرة الدراسة حاول مدى امكانية تطبيق نظام تقييم الاداء المصرفى المعروف باسم "CAMELS" فى البنوك المصرية ليقدم تحليلا للبيئة المصرفية الداخلية فى اطار اتفاقية بازل٢ ، حيث ان تطورات العمل المصرفى وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته والاندماجات المصرفية وكذا الخوف من التعرض للمخاطر المصرفية ، أدى الى قيام البنوك بالدخول فى القروض المشتركة Syndication Loans عند منح بعض العملاء وذلك لتوزيع المخاطر وتفادى تجاوز القاعدة الراسمالية للبنك ، مما ادى لوجوب توفير نظم رقابية ترجع للاسباب التالية :

- عدم تطبيق شروط اتفاقية بازل٢.
- عدم كفاية الاداء والقصور فى رقابة البنك المركزى على اعمال البنوك لعدم كفاية الخبرات الفنية المدربة على الاساليب والنظم المصرفية الحديثة.

- عدم جدية العاملين فى الادارات المعينة لكشف اوجه الانحراف والتلاعب لوجود ضغوط عليهم من الادارة العليا وبالتالى توجية التفتيش طبقا لهذه الضغوط.
- مخالفة شروط منح الائتمان وتجاوز المسئولين للحدود المسموح بها.
- التوسع فى منح كبار العملاء وشركاتهم المتعددة على قروض وتسهيلات ائتمانية من البنوك بمبالغ كبيرة والمبالغة فى تقويم الضمانات المقدمه منهم ولا سيما العقارية.
- استخدام تعهدات غير مغطاه بودائع او ضمانات او تزويدها والاقتراض بموجبها.
- عدم الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها بشكل ايجابى.

فظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٩م ما يعرف برقابة التقييم بالمؤشرات Supervisory Bank Pating System ، والتى تم مراجعتها عام ١٩٩٨م لتعكس التغيرات في العمل المصرفى وإجراءات وسياسات الجهات الرقابية وهو يستند إلى نتائج الفحص الميدانى (الرقابة الميدانية) ويطلق عليه نظام "CAMEL"، ويقوم على "معايير رقابية تغطى خمسة مناطق رئيسية في البنك، ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطى تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح بذلك اسم النظام بـ CAMELS [1] وهذه المناطق هى:-

- كفاية رأس المال Capital Adequacy. - نوعية الأصول Assets Quality.
- الإدارة Management. - الربحية Earnings.
- السيولة Liquidity. - الحساسية Sensitivity.

ويوضح الجدول التالى نموذج لتصنيف رقمى موحد لكل البنوك استنادا الى المناطق الستة السابقة لتعكس نتائج تقييم كفاءة الاداء المصرفى فى البنوك الامريكية:

جدول رقم (٢)

التصنيف الرقمي للبنك

التصنيف	تفسيره	المعالجة
١ و ٢	ادارة قوية – لها القدرة على مواجهة التحديات .	الاشراف الرقابى لضمان الاستمرارية والسلامه المصرفية.
٣	وجود بعض المشاكل فى الملاءة والسيولة	الرقابة الفورية .
٤ او ٥	مواجهة مشاكل جدية وهامة	الاهتمام الادارى والرقابى أو التصفية الاجبارية أو اعادة التنظيم

المصدر/ مؤشرات مؤسسة EXAMINER ORIENTATION الامريكية.

يعمل التصنيف الرقمى الموحد على ايجاد الحلول السريعة للقضاء على القصور فى بداية الامر من خلال تحديد المخاطر المصرفية التى تشكل نقاط ضعف فى العمليات المالية والتشغيلية والادارية للبنك والتى تتطلب رقابة من الداخل والخارج معا ، وغير ذلك من تقييم

القوة والسلامه الكلية للصناعة المالية والمصرفية ، وتحقيق ذلك من خلال سلامة الأصول والعمليات المصرفية أثناء جولات التفتيش الميدانية والتى يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها.

تتلخص مشكلة الدراسة فى مجموعة التساؤلات الاتية:

١- هل تم تطبيق الحد الادنى لمتطلبات راس المال المصرفى وفقا لاتفاقية بازل٢ فى البنوك المصرية؟

٢- هل تتميز البنوك المصرية بضعف جودة الاصول المصرفية وايضا جودة الادارة المصرفية لكل بنك؟

٣- هل يمكن تحقيق التوازن بين ادارة الربحية ودرجة السيولة المطلوب توافرها كأحد متطلبات تلبية احتياجات أصحاب راس المال والعملاء؟

٤- هل تتأثر أصول وخصوم البنوك المصرية تبعا لارتفاع أو انخفاض أسعار الفوائد وما هى الاحتياطيات اللازمة لتغطية هذه الفجوة الناتجة من ذلك ؟

ثانيا : الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الأبحاث والدراسات الخاصة ، تناول الباحث هذه الدراسات ونتائجها وتحديد الاتجاهات الخاصة فى مجال تطبيق نظام التقييم المصرفى الامريكى على البنوك المصرية ، وفيما يلى عرض هذه الأبحاث والدراسات السابقة التى امكن الحصول عليها فى تسلسل زمنى:-

دراسة قامت بها مؤسسة (١٩٩٨)Oexaminer Rientation [٣]: حول نظام التقييم المصرفى Camels بالتطبيق على حالة بنك كويكر بأمريكا عام ١٩٩٨م ، وقد تناولت الدراسة بالمناقشة مقومات نظام التقييم والأسس التى يتعين توافرها لقياس مدى فاعلية عناصر التقييم وتحليل نقاط الضعف فى أداء البنك، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات تتعلق بسبل معالجتها والحد من المخاطر المحيطة بالبنك.

دراسة(Beneston G., Irnivne p. and Rosenfeld J., 2000) [٤]: تهدف الدراسة إلى تحليل محددات هيكلية رؤوس أموال البنوك من أجل المحافظة على درجة الأمان المصرفي، وقد أوصت بضرورة تنظيم هيكلية البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويكون ذلك بضرورة المحافظة على الهيكل المالي للبنوك التجارية ورفع رؤوس أموالها وتطوير إدارة رأس المال خوفاً من التعرض لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين من ناحية، ومن أجل كسب ثقة المتعاملين مع البنك وتحقيق عوائد مجزية للمالكين من ناحية أخرى، مع

العمل على إعداد موائمة بين الديون وحقوق الملكية حتى لا يتعرض البنك لمخاطر الرفع المالي .

دراسة(Xiaofang Ma, 2004) [٥]: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات للبنوك الصينية التجارية المملوكة للحكومة الصينية بموجب اتفاقية بازل الجديدة وبيانها فيما يلى:

- الترويج لكفاية رأس المال وتحسين جودة الأصول.
- بناء نظام التصنيف الداخلى لإدارة المخاطر.
- التحول من ادارة مخاطر الائتمان إلى إجمالى إدارة المخاطر.
- تحسين القدرة على الإشراف.
- إنشاء نظام معلومات سليمة مفتوحة، وشفافة لإقامة الهيكل المالى لحقوق الملكية وحوكمة الشركات.

وكان من أهم نتائج الدراسة أنه بإستطاعة المصارف التجارية المملوكة للحكومة الصينية أن تنجح فى تنفيذ الإطار الجديد المعدل بازل(٢) من خلال عمل استراتيجية خاصة بصناعة البنوك الوطنية ، خاصة بعد أن انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وأصبحت منفتحة دوليا.

دراسة(Jason Kofman, 2004) [6]: تهدف هذه الدراسة إلى ايضاح انعكاسات تطبيق معايير الإطار الجديد المعدل لمتطلبات رأس المال بازل (٢) على الأداء المالى للبنوك ، وذلك بإحداث تحسينات ذات قيمة عالية على الأداء مما يجعلها قادرة على تحقيق الميزة التنافسية فى الصناعة المصرفية حيث تحفز اتفاقية بازل(٢)البنوك على تطوير نظم وعمليات إدارة المخاطر وتبنى منهجيات أكثر تقدما فى تحديد وقياس المخاطر المصرفية وخاصة قياس المخاطر الائتمانية من خلال المدخل المستند للتصنيف الداخلىIRB.

واعتبرت الدراسة أن العمل وفق لمقررات بازل (٢) يعتبر استثمار وليست مجرد تكلفة وذلك للمنافع التى تجنيها البنوك عند الالتزام بمعايير الإطار الجديد.

لقياس المخاطر الائتمانية والذى يدعم IRB وأكدت الدراسة على أهمية استخدام مدخل التصنيف اتخاذ القرار عند منح الائتمان من حيث مستوى القرض ومن ثم التمييز بين مخاطر المقترضين ومخاطر التسهيلات الائتمانية وتدعيم المخصصات ، مع التركيز على فاعلية التنوع وأثر التركيز الائتمانى حيث أن التنويع الجيد فى المحفظة الائتمانية من حيث طبيعة المقترض والقطاع الاقتصادى وآجال الاستحقاق والضمانات وتجنب التركيز الائتمانى ، يساعد البنك على تخفيض المخاطر ويساهم فى استقرار رأس مال البنك وتخفيض الحاجة لمتطلبات إضافية من رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة وتدوير رأس المال فى عمليات منح ائتمان جديدة ، وتحقيق المزيد من العوائد المصرفية ، مما يحقق المزيد من القوة التنافسية فى سعر الائتمان كذلك على مستوى المنظمة حيث ان الاستثمار فى أدوات ومقاييس متقدمة فى ادارة وقياس المخاطر يجعل ادارة المؤسسة تتوجه نحو الأعمال والأنشطة التى تتولد بها أفضل العوائد الاستثمارية.

دراسة (Kentarro Tamura, 2005) [7]: تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر المتغيرات السياسية على تطبيق بازل لكفاية رأس المال فى اليابان والتعرف على مدى استجابة البنوك اليابانية لهذه المعايير وأوضحت الدراسة أن ضعف استجابة اليابان لتطبيق معيار كفاية رأس المال يشير إلى محدودية النظر الى المتغيرات التفسيرية وآليات التنفيذ على المستوى الدولى من حيث (دور المؤسسات الدولية ، وسيطرة دول كبرى لقوى السوق) والتى تدفع إلى مستوى منهجية شاملة فى اعتماد معايير بازل حيث أن تطبيق هذه المعايير على المستوى المحلى يحتاج إلى تشاور اطراف السلطة المحلية والسلطات الدولية ، وأن السياسة الداخلية لليابان وطبيعة الحكم المؤسسى يؤثران على استجابة اليابان لهذا المعيار.

دراسة (FICCI, ٢٠٠٦) [8]: تهدف هذه الدراسة إلى إجراء استطلاع وتحليل حالة الاستعداد لدى البنوك التجارية فى الهند التى تشمل بنوك القطاع العام والبنوك الخاصة البنوك الأجنبية فى تنفيذ المعيار الجديد لكفاية رأس المال بازل (٢) وقد شمل الاستبيان المستخدم لهذا الغرض أهم الجوانب ذات الصلة فى الموضوع ، واستناد إلى البيانات المجمعة ، توصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها استعداد ٨٧% من البنوك لتطبيق دعائم بازل(٢) فى الموعد المحدد له ، حيث أن هذه البنوك قد انتهت بالفعل من إعداد خريطة الطريق التفصيلية للتنفيذ غير أنها تحتاج إلى دعم مستمر من قبل السلطات الرقابية لتنفيذ الاتفاقية ، بالإضافة إلى أن ٧٧% من البنوك طورت نظام المعلومات الادارية للامتثال لمتطلبات العنصر الثالث (انضباط السوق) حيث أنه تم تطوير تكنولوجيا لمواجه التحديات المستقبلية التى طرحتها معايير بازل(٢)، كما وأن هناك استعداد من قبل البنوك بالافصاح والشفافية وفقا للمحور الثالث من متطلبات بازل (٢).

وفى دراسة (Ratnovski, 2007) [9]: تهدف الدراسة لبيان اهمية احتفاظ البنك بأصول سائلة وتحسين مستوى الشفافية فى البنك لتسهيل مهمة إعادة التمويل ، كما بين اهمية دور ادارة مخاطر السيولة المصرفية فى توفير الاحتياجات النقدية للبنك ، وتم ذلك من خلال عدد من الاختبارات العملية لتطوير نموذج يربط بين مخاطر السيولة المصرفية ودرجة الشفافية فى مرحلة الحاجة للتمويل.

دراسة (Andersson Lindell , 2007) [١٠]: تهدف هذه الدراسة الى بناء نموذج رياضى لاحتساب نسب ملاءة راس المال للشريحة رقم (٣) " ديون مساعدة ذات اجال قصيرة لتغطية مخاطر السوق" وفق لقواعد اتفاقية بازل ٢ ، وذلك لاختبار حساسية مخاطر راس المال للسق وفق هذا المكون من خلال :

- قياس التغير فى حقوق الملكية حسب سلوك التغير فى اسعار الفائدة .
- قياس التغير فى حقوق الملكية وفق قواعد الشريحة الثالثة لاتفاقية بازل٢ والتى تعتبر المكون الثالث من مكونات راس المال .

وقد توصلت الدراسة الى تحديد نموذج رياضى لاحتساب نسبة ملاءة راس المال للشريحة الثالثة وفق قواعد اتفاقية لجنة ٢.

دراسة (AL-Zubi. at. el. 2008) [11]: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار سلوكيات البنوك تجاه التغيرات فى متطلبات رأس المال المفروضة من قبل الجهات الرقابية على البنوك الأردنية خلال الفترة من عام 1990 إلى 2003. استنادًا إلى النموذج المطور من العالمين Shrieves & Dahl عام 1992 ، ولإثراء وتدعيم النتائج الإحصائية استندت هذه الدراسة إلى استخدام نموذج المعادلات الآنية التى من خلالها تم استخدام ثلاث طرق إحصائية هى: (Fixed Effects), (Random Effects), (Square Generalized Least)، أظهرت النتائج الإحصائية وجود علاقة ايجابية بين اطار القيود والتشريعات ومستويات رؤوس الأموال للبنوك التى تحتاج إلى إعادة هيكلة (تدعيم) تماشيا مع مستويات المخاطرة للبنوك، وأظهرت النتائج أيضًا:

- نتيجة لاقتراب رؤوس أموال البنوك من المستويات الدنيا لمتطلبات رأس المال.
- دافعا لزيادة قاعدة رأس المال بما يتوافق مع مستويات المخاطرة للبنوك.

التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة المتحصل عليها وعلاقتها بالدراسة الحالية نجد انها التقت الضوء على المشكلات ذات العلاقة بموضوع الدراسة حيث تمثل هذه الدراسات اساسا جيدا للاستفادة من النتائج المتحصل عليها ، الا ان الباحث لاحظ بعض النقاط التى لم تركز الدراسات السابقة عليها ومنها :

- عدم الربط بين تنفيذ بنود اتفاقية بازل٢ ومدى قدرة الكوارد المصرفية على التفاعل مع المتغيرات المصرفية فى ضوء هذه الاتفاقية.
- عدم الربط بين المؤشرات المالية والنوعية معا لتطبيق نموذج التقييم المصرفى فى البنوك.
- اعتمد الباحث على خبرته السابقة فى البنوك.
- تعثر الدراسات السابقة فى الوصول الى طريقة تطبيقية لعنصر جودة الادارة.

ثالثا : فروض الدراسة:

استنادا الى ما سبق للدراسات السابقة والادبيات العلمية تتلخص فروض الدراسة فى :

١. من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار ملاءة راس المال وكفاءة الاداء المصرفى فى البنوك المصرية.
٢. من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة الاصول وكفاءة الاداء المصرفى فى البنوك المصرية.
٣. من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة الادارة وكفاءة الاداء المصرفى فى البنوك المصرية.
٤. من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تعظيم الربحية وكفاءة الاداء المصرفى فى البنوك المصرية.
٥. من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الدرجة المقبولة للسيولة وكفاءة الاداء المصرفى فى البنوك المصرية.

٦. من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الاصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة وكفاءة الاداء المصرفى فى البنوك المصرية.

رابعا : أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى :

١- تحديد اهمية تقارير التفتيش المصرفية فى توضيح الايجابيات والسلبيات وكيفية علاجها.

٢- التعرف على كيفية الربط بين مؤشرات نظام التقييم المصرفى من الناحية النوعية والمالية معا.

٣- تقييم وضع البنوك التجارية المصرية من ناحية ملاءة راس المال المصرفى فى ضوء التطورات المصرفية الحديثة.

٤- تفعيل ايجابية نظام الرقابة الخارجية " ادارة الرقابة على البنوك التابعة للبنك المركزى المصرى" بشكل يخدم القطاع المصرفى .

خامسا : اهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة اهميتها من خلال :

١- الاستفادة والتطبيق من النظم المصرفية المتقدمه التى تتواكب مع المتغيرات العالمية للقطاع المصرفى .

٢- دراسة اهمية نظم التفتيش الداخلية للقطاع المصرفى لاكتشاف النقاط القوة والضعف .

٣- تحقيق الاهداف الاستراتيجية للقطاع المصرفى من خلال تطبيق نظام التقييم المصرفى بمؤشراته الستة بما يخدم الاقتصاد المصرى .

سادسا: منهج الدراسة التطبيقية :

يدخل منهج هذه الدراسة داخل إطار المنهج التطبيقى ، ولذلك أتجه الباحث إلى تقسيم هذه الجزئية إلى العناصر التالية:-

أ- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية المصرية والمكونة من ٣٩ بنك كما هو موضح فى التقرير السنوى الصادرة من البنك المركزى المصرى عام ٢٠١١/ ٢٠١٢م ، ونظرا لعامل مدى توافر البيانات فقد تم الاعتماد على بنكين هم بنك مصر والبنك الاهلى المصرى للدراسة حيث يمثلان الاعمدة الرئيسية للاقتصاد المصرى .

ب- الفترة الزمنية التى تغطيها الدراسة التطبيقية:

تنحصر الفترة الزمنية لهذه الدراسة والتى أرتبطت بجمع الباحث للبيانات المطلوبة من سنتى ٢٠١١ ، ٢٠١٢ نظرا لعدم توافر مبدأ الشفافية فى البيانات التفصيلية فى البنوك المصرية.

ج- تصميم الدراسة الميدانية:

١: طبيعة بيانات الدراسة التطبيقية وأسلوب تجميعها:

تعتمد هذه الدراسة على المقابلات الشخصية مع المسئولين فى البنكين بينما فى جانبها التطبيقى على البيانات الثانوية المنشورة المرتبطة بكل من بنكين العينة والتى تم الحصول عليها من البنك المركزى المصرى (مركز الأبحاث) ، وبنوك مثل بنك مصر ، البنك الاهلى المصرى من خلال النشرات الاقتصادية الربع سنوية أو التقرير السنوى .

٢ :متغيرات الدراسة التطبيقية:

اعتمد الباحث على نوعى من المتغيرات احدها تمثل مؤشرات رقمية فى شكل نسب ومعايير مالية والاخرى مؤشرات نوعية للتوصل الى تصنيف نهائى للبنك والتعرف على نقاط القوة والضعف لادارة اصول وخصوم البنك بالاصول العلمية والاتفاقيات الدولية للاتفاق مع المعايير الدولية ، وفيما يلى كيفية قياس عناصر نظام التقييم المصرفى "CAMELS" :

٢-١ : ملاءة رأس المال Capital Adequacy (X_1): تم استخدام مصطلح الملاءة Solvency افضل من الكفاءة Efficiency حيث ان الملاءة تعبر عن المتانه اما الكفاءة فتعنى الحصول على أعلى عائد ممكن او تخفيض استخدام الموارد للحصول على نتائج افضل .

وطبقا لاتفاقية بازل٢ يتم تقسيم راس المال كاحد العناصر الاساسية لحقوق الملكية الى :

الشريحة الاولى : راس المال الاساسى. Tier 1 : Core Capital.

ويتكون من راس المال المدفوع والاحتياطيات (الاحتياطى العام والقانونى واخرى) والارباح المرحلة.

الشريحة الثانية : راس المال المساند. Tier 2 : Supplementary Capital.

يشمل احتياطيات غير معلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول + احتياطيات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة) بما لا يزيد عن ١٠٠% من رأس المال الأساسي .

الشريحة الثالثة : ديون مساعدة ذات اجال قصيرة لتغطية مخاطر السوق.

Tier 3 : Short- term subordinated debt covering market risk.

وبالتالى يتم قياس الملاءة طبقا لاتفاقية بازل ٢ كالاتى :

اجمالى راس المال / الاصول المرجحة بالمخاطر

وذلك للمبررات التالية :

- عمومية المؤشر حيث انه يعبر عن الواقع التطبيقى .
- اعتبار كل محتويات راس المال (الشريحة الاولى والثانية) جزءا اساسية فى حساب النتيجة
- اقرار لجنة بازل٢ بالتطبيق على كافة البنوك العاملة بالقطاع المصرفى .

- اخذ كافة المخاطر فى الحسبان عند حساب ملاءة راس المال.

٢-٢ : جودة الأصول Assets Quality(x_2).

تعتمد درجة مصداقية راس المال على درجة كبيرة لمؤشرات جودة ونوعية الاصول ، كما ان مخاطر الافلاس فى البنوك تاتى فى الغالب من نوعية الاصول وصعوبة تسييلها ، حيث قام الباحث بتطبيق نموذج تحليل جودة الاصول طبقا لاتفاقية بازل ٢ مستخدما نسبتى :

الاولى : نسبة التصنيف المرجح .

والثانية: نسبة اجمالى التصنيف .

ومقارنتهم بالنسب التقييم المصرفى المثلى ومستخدما التصنيف الموضح بالجدول التالى :

جدول رقم (٣)

فئات الجدارة للمؤسسات وفقا لاسس التقييم الداخلى مقارنة بأسس تقييم البنك المركزى المصرى

تصنيف البنك المركزى المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	نوعية الدين
١	مخاطر منخفضة	صفر	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حديا	٣	ديون المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج الى عناية خاصة	٤	ديون المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك فى تحصيلها	٥٠	ديون غير منتظمة
١٠	ردئية	١٠٠	ديون غير منتظمة

المصدر/ البنك المركزى المصرى – الرقابة على البنوك.

٢-٣ : الإدارة Management (x_3).

تعتبر جودة الادارة من الاهمية بالمكان نظرا لدورها فى ادارة البنك وتحقيق اهدافه فى اطار من تعاون كافة الادارات والفروع معا ، ولكن لا يوجد مؤشرات تجميعية فى هذه النقطة سواء نوعية اوكمية تعطى دلال للتعرف على مدى قوة اوضعف الادارة ، لذا قام الباحث باعداد استمارة استقصاء (٢٠٠ استمارة للتوزيع بواقع ١٠٠ استمارة لكل بنك من بنكين العينة) تتضمن عدة محاور وهى :

اولا: مدى التزام الادارة العليا فى البنوك بالقوانين والتعليمات المصرفية.(**x3-1**)

ثانيا: مدى قدرة الادارة على التخطيط والمرونة فى التكيف مع المتغيرات .(**x3-2**)

ثالثا: مدى دقة البيانات والمعلومات .(**x3-3**)

رابعا: مدى تجاوب الادارة مع جهاز التفتيش الداخلى .(**x3-4**)

خامسا: مدى خبرة ومعرفة اعضاء الادارة العليا بالسوق المصرفى.(**x3-5**)

سادسا: مدى وجود خطط تنمية بشرية.(**x3-6**)

سابعا: مدى قدرة الادارة على التعامل مع المخاطر وادارتها بشكل مميز.(**x3-7**)

ثامنا: مدى قدرة الادارة على مواجهة التقلبات فى سوق الاعمال .(**x3-8**)

وذلك من خلال استخدام برنامج Excel و SPSS (الوسط الحسابى ، الانحراف المعيارى ، معامل الاختلاف) للتوصل الى مدى جودة الادارة المصرفية.

٢-٤ : الربحية Earnings (x4):

تنظر ادارة البنك الى الارباح كاحد العناصر الهامة لضمان استمرارية اداء البنك فهى تتأثر بشكل مباشر بمدة جودة الاصول ، ويتم قياس فعاليتها من خلال :

- **صافى الربح / متوسط الاصول (X4-1)** : وهى تعبر عن مدى كفاءة استخدام الاصول والخصوم فى تحقيق الارباح من خلال الاستثمار فى الاصول المختلفة ، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة البنك فى استخدام اصوله وخصومه والعكس صحيح ، مع مقارنتها بمعيار الصناعة المصرفية "**ROAA**" **Peer Group** .

- **صافى الربح / القروض (X4-2) :** توضح هذه النسبة العائد على أهم نوع من أنواع الأصول لدى البنك التجارى باعتبار إن عملية الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية تمثل النشاط الأساسى للبنك.

- **صافى الربح / اجمالى الملكية (X4-3):** وتقيس هذه النسبة العائد بالنسبة لاجمالى حقوق الملكية حيث يعكس العائد الذى يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون راس مال البنوك ، فارتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال ارتفاع الاسعار او انخفاض راس المال ، بينما انخفاض النسبة فيمكن ان تفسر من خلال انخفاض الارباح او ارتفاع راس المال .

- **صافى الربح / اجمالى الودائع (X4-4)** : وتشير هذه النسبة إلى العائد لكل جنية من الودائع وترتبط هذه النسبة بتوظيف الأموال للبنك حيث أنها المؤثر الرئيسي عليها .

٢-٥ : السيولة Liquidity (x5).

تعتبر السيولة عنصر غير متداخل بشكل قوى مع جودة تلك الاصول او الارباح او راس المال ، الا انه يعتبر مهما من الناحية العملية فى التعامل مع المودعين ، ويمكن الوصول من خلال المؤشرات التالية الى قياس السيولة المصرفية من خلال :

- **النقدية / اجمالى الودائع (X5-1):** ويشير إلى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة الأداء أو العاجلة في مواعيدها دون تأخير من واقع الأصول السائلة التي يقتنيها .

- **اجمالى القروض / اجمالى الودائع (X5-2)** : ويشير إلى قدرة البنك على مقابلة الطلب على القروض من سوق الودائع الخاص بالبنك وإمداد الإدارة بهيكل أصول مرن دون الحاجة إلى اقتراض اضافى ، والعوامل الرئيسية التي تؤثر على هذا المعدل هو نمو القروض ونمو الودائع ونسبة الودائع المتقلبة إلى الودائع ذات الفوائد ووسائل التمويل الأخرى غير الودائع ، غير إن هذه النسبة لا توضح اى تنبؤات متعلقة بالمستقبل سواء من حيث الطلب على القروض والتسهيلات الائتمانية أو السحب وتصفية الودائع.

٢-٦ : **الحساسيةSensitivity (x6): مخاطر سعر الفائدة (X6-1)** ويتم قياسها من خلال:

- **الأصول الحساسة لسعر الفائدة / الخصوم الحساسة لسعر الفائدة .**

الاصول الحساسة لسعر الفائدة : هى ذات التأثر نتيجة التغير فى سعر الفائدة وهى (الاستثمارات فى الاوراق المالية بغرض المتاجرة وليس الاحتفاظ ، القروض والتسهيلات الائتمانية، والنقدية لدى البنوك الاخرى والبنك المركزى ، الاوراق المالية المخصومة قصيرة الاجل).

الخصوم الحساسة لسعر الفائدة : وهى ذات التأثر نتيجة التغير فى سعر الفائدة وهى (الودائع التى تتصف بقصر الاجل كالودائع تحت الطلب وودائع التوفير ، شهادات الايداع قصيرة الاجل ، بالاضافة الى القروض قصيرة الاجل سواء اكانت من البنوك الاخرى او من البنك المركزى).

وطبقا لذلك فان الفجوة الموجبة تعنى إن الإيرادات المتعلقة بالأصول سوف تتحرك فى اتجاة عكس اتجاة أسعار الفائدة ، وبذلك تحدد الفجوات الخاصة بالبنك الفترات الزمنية التى تكمن فيها المخاطر وبذلك يمكن التعرف على نقاط القوة أو الضعف فى تركيب هيكل الأصول والخصوم ، وتكون الفجوة موجبة إذا كانت نسبة الحساسية أكثر من الواحد الصحيح وتكون الفجوة سالبة إذا كانت نسبة الحساسية اقل من الواحد الصحيح وتكون الفجوة متوازنة إذا كانت النسبة تساوى واحد صحيح .

- **(الفوائد الدائنة – الفوائد المدينة)/الفوائد الدائنة (X6-2)**:وتقيس اثر عنصرين على أرباح التشغيل فى البنك .

- **فوائد وعمولات القروض/اجمالى القروض (X6-3)**:توضح هذه النسبة العائد على أهم عنصر من عناصر الأصول لدى البنك باعتبار إن عملية الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية تمثل النشاط الاساسى للبنك.

- **الفوائد المدينة/اجمالى الودائع (X6-4)**:وتقيس هذه النسبة مقدار العائد المدفوع على كافة أنواع الودائع.

سابعا : نتائج الدراسة:

من خلال منهجية الدراسة المذكورة فى تطبيق نظام CAMELS لتقييم الاداء المصرفى فى دراسة حالة بنكين العينة لما يتضمنه من عناصر فنية ومالية وادارية تؤدى الى تحديد مدى كفاءة البنك وتحديد الانحرافات ومسبباتها ومعالجة اوجه القصور والاخطاء قبل وقوعها ، فقد توصل الباحث الى النتائج التحليلية التالية من المؤشرات الستة:

١- المؤشر الاول : ملاءة راس المال (X1):

اعتمد الباحث على اسس قياس معيار ملاءة راس المال والتى اقرته اتفاقية بازل٢ وذلك لاستيعاب كافة المنتجات والخدمات المصرفية الحديثة ومدى المخاطر المصرفية التى تتعرض لها، والجدول التالى يوضح كيفية احتساب معيار ملاءة راس المال على النحو التالى:

بيان	بنك مصر		البنك الاهلى المصرى	
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١
الشريحة الاولى (راس المال الاساسى)	١١٢٦٢	٥٩٥٥	٩٧٨١	١١٦٤٧
الشريحة الثانية (راس المال المساند)	١٦١٩	٣٣٦٨	٢٦١٢	٢٢٥٧
اجمالى راس المال	**١٢٨٨١**	**٩٣٢٣**	**١٢٣٩٣**	**١٣٩٠٤**
اجمالى الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان المخاطر	75324	٧٠٧٨٢	١٤٠٨٧٣	١٢٨٥١٢

راس المال الاساسى / متوسط الاصول	%٦,٢	%٣,٣	%٣,١	3.8%
راس المال الاساسى / الاصول المرجحة بالمخاطر	%١٥	%٨,٤	%٦,٩	%٩
معيار ملاءة راس المال = اجمالى راس المال / الاصول المرجحة بالمخاطر	**%١٧,١**	**%١٣,٢**	**%٨,٨**	**%١٠,٨٢**

جدول رقم (٤)

قياس معيار ملاءة راس المال المصرفى

المصدر / التقارير السنوية لبنك مصر والبنك الاهلى المصرى ٢٠١١ و٢٠١٢م.

يتضح من الجدول رقم (٤) :

ان بنك مصر يطبق معيار ملاءة راس المال طبقا لاتفاقية بازل٢ خلال سنوات الدراسة حيث بلغ 13.2 % فى عام ٢٠١١ بينما فى عام ٢٠١٢ بلغ 17.1% ، مما يعنى استيفاء البند الاول من اتفاقية بازل٢(الشرط الأول لاتفاقية بازل٢ هو ان يبلغ الحد الادنى لمتطلبات راس المال ١٢%) ، الا ان البنك الاهلى المصرى لم يقوم بتطبيق ذلك المعيار خلال عام ٢٠١٢ حيث بلغ معيار راس المال **8.8%** ، الامر الذى يمثل خطر على اصول البنك المرجحة بالمخاطر .

وبالرجوع الى النسب المثلى التى وضعتها مؤسسة EXAMINER ORIENTATION الامريكية لهذا المعيار كما بالجدول التالى:

جدول رقم (٥)

نسب ملاءة راس المال

بيان	الجيد	الملائم	الضعيف	الضعيف جدا
راس المال الاساسى / متوسط الاصول	٥% فاكثر	٤% فاكثر	اقل من ٤%	اقل من ٣%
راس المال الاساسى / الاصول المرجحة بالمخاطر	٥% فاكثر	٤% فاكثر	اقل من ٤%	اقل من ٣%
معيار ملاءة راس المال = اجمالى راس المال / الاصول المرجحة بالمخاطر	١٠% فاكثر	٨% فاكثر	اقل من ٨%	اقل من ٦%

المصدر/ مؤسسة EXAMINER ORIENTATION الامريكية.

بمقارنه النتائج المستخرجة من الجدول رقم (٤) بالنسب المثلى لملاءة راس المال بالجدول رقم (٥) نجد ان انخفض نسبة ملاءة راس المال فى البنك الاهلى المصرى لعام ٢٠١٢م ليصبح تصنيفه "**ملائم**" وبالتالى غير مطبق للشرط الاول فى اتفاقية بازل٢ ، بينما يأخذ بنك مصر التصنيف " **جيد**" لاستيفاءه معيار ملاءة راس المال خلال سنوات الدراسة .

لذا يتطلب الامر التدخل الفورى من الجهات الرقابية لاستيفاءه لدى البنك الاهلى المصرى ، للاسباب التالية :

- تعرض الاصول المصرفية للمخاطر عالية نتيجة عدم الدراسة المتعمقه للقروض الممنوحة وعدم اخذ الاحتياط لها مستقبلا.

- ضعف ادارة التفتيش الداخلى للبنك الاهلى المصرى نتيجة عدم تطبيق التعليمات المصرفية على العمليات التى تحمل معها المخاطر .

يتضح مما سبق صحة الفرض الاول وهو " **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار ملاءة راس المال وكفاءة الاداء المصرفى فى البنوك المصرية.**

٢ - المؤشر الثانى : جودة الاصول (X2):

يعبر هذا المؤشر على قيمة المخاطر التى تتعرض لها محفظة البنك ونستعرض فى الجدول التالى موقف كلا من البنكين وكيفية احتساب جودة الاصول على النحو التالى :

جدول رقم (٦)

تحليل جودة الاصول المصرفية

بيان	بنك مصر				البنك الاهلى المصرى			
	٢٠١٢	%	٢٠١١	%	٢٠١٢	%	٢٠١١	%
نسبة التصنيف المرجح= المخصصات/ (راس المال الاساسى +مخصص ديون غير منتظمة)	٨٣٣١	٤٣	٩٧٧٩	٦٣	٥٢١١	٣٨	٦٩٢٨	٣٩
	١١٢٦٣ +٧٨٣٠		٩٤٠٥+٥٩٥٦		٣٩٦٠+٩٧٨١		+١١٦٤٧ ٦٠٢٧	
نسبة اجمالى التصنيف= القروض غير المنتظمة/ (راس المال الاساسى +مخصص ديون غير منتظمة)	١٠٣٠٢	٥٣	١٢٣٧٥	٨٠	٦٨٥٧	٥٠	٦٩٦٣	٣٩
	١١٢٦٣ +٧٨٣٠		٩٤٠٥+٥٩٥٦		٣٩٦٠+٩٧٨١		+١١٦٤٧ ٦٠٢٧	

المصدر / التقارير السنوية لبنك مصر والبنك الاهلى المصرى ٢٠١١ و٢٠١٢م.

يتضح من الجدول رقم (٦) وجود تحسن ظاهر فى نسبتى بنك مصر الامر الذى يؤول الى وجود بعض السياسات الرشيدة التى من شانها تحسن موقف البنك من ٢٠١١م الى ٢٠١٢م ، بينما تزايد نسبة اجمالى التصنيف الخاصة بالبنك الاهلى المصرى من عام ٢٠١١م الى ٢٠١٢م مما يعنى ارتفاع فى القروض غير المنتظمة مع انخفاض المخصصات ، وبمقارنة فئات جودة الاصول Benchmarks التى يعرضها الجدول التالى :

جدول رقم (٧)

فئات جودة الاصول Benchmarks

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيف المرجح	نسب اجمالى التصنيف
١	قوية	اقل من ٥%	اقل من ٢٠%
٢	مرضية	من ٥% الى ١٥%	من ٢٠% الى ٥٠%
٣	جيده بعض الشىء	من ١٦% الى ٣٥%	من ٥١% الى ٨٠%
٤	حدية	من ٣٦% الى ٦٠%	من ٨١% الى ١٠٠%

٥	غير مرضية	٦١% فاكثر	١٠٠% فاكثر

المصدر/ مؤشرات مؤسسة EXAMINER ORIENTATION الامريكية.

يتضح من الجدول رقم (٧): ان نسبة التصنيف المرجح تقع فى " المنطقة الحدية " لكلا من البنكين اى التصنيف رقم ٤ ، بينما نسبة اجمالى التصنيف لكلا من البنكين :

- يأخذ " بنك مصر" التصنيف رقم ٣ حيث يقع فى منطقة " جيدة بعض الشىء" .
- ويأخذ " البنك الاهلى المصرى " التصنيف رقم ٢ حيث يقع فى منطقة " مرضية "

مما يعنى ان جودة الاصول تعانى بعض قصور وبالتالى يتطلب الامر المعالجة السريعة لكلا من البنكين بواسطة جهاز التفتيش الداخلى والخارجى ومنها :

- مراجعة مدى تنوع المحافظ المالية والقروض المصرفية والتسهيلات الائتمانية.
- اعادة النظر فى تطبيق قاعدة العميل الواحد وعدم التحايل عليها بما يخدم الاقتصاد القومى.
- مراجعة القروض المجدولة والتركيز عليها.
- مراجعة الاصدار لكلا من الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الداخلية والخارجية بشكل اكثر دقه ، الوكالات والرهونات التجارية والعقارية .

يتضح مما سبق صحة الفرض الثانى وهو: " **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة الاصول وكفاءة الاداء المصرفى فى البنوك المصرية** ".

٣- المؤشر الثالث : الادارة (X3):

قام الباحث بتوزيع ٢٠٠ استمارة استقصاء (بواقع ١٠٠ استمارة لكل بنك) على بعض المديرين ومسئولى الائتمان فى البنكين ، الا ان الباحث تحصل على ٧٠ استمارة لبنك مصر و ٧٨ استمارة للبنك الاهلى المصرى ، وتعتبر هذه الاستمارات صالحة للتطبيق الاحصائى حيث تم تفريغ الاستمارات باستخدام برنامج Excel وتحليلها باستخدام برنامج SPSS فكانت النتائج كالاتى :

بالنسبة الى بنك مصر : جاءت النتائج بعد تفريغ الاجابات وتحليلها لقياس محاور جودة الادارة المصرفية فى الجدول التالى :

جدول رقم (٨)

قياس محاور جودة الادارة لبنك مصر

المحاور	Mean	Std. Deviation	معامل الاختلاف
اولا: مدى التزام الادارة العليا فى البنوك بالقوانين والتعليمات المصرفية.	**3.819**	**0.4934**	**0.13**
ثانيا: مدى قدرة الادارة على التخطيط والمرونة فى التكيف مع	**3.809**	**0.5026**	**0.13**

المتغيرات			
ثالثا: مدى دقة البيانات والمعلومات .	3.229	0.5272	0.16
رابعا: مدى تجاوب الادارة مع جهاز التفتيش الداخلى	2.614	0.8871	0.34
خامسا: مدى خبرة ومعرفة اعضاء الادارة العليا بالسوق المصرفى.	3.252	0.6772	0.21
سادسا: مدى وجود خطط تنمية بشرية.	3.707	0.7950	0.21
سابعا: مدى قدرة الادارة على التعامل مع المخاطر وادارتها بشكل مميز.	2.871	0.6179	0.22
ثامنا: مدى قدرة الادارة على مواجهة التقلبات فى سوق الاعمال .	2.743	0.6138	0.22

يتضح من الجدول رقم (٨) ان :

- المحاور الثلاثة الاولى تتميز باعتدال المخاطر وايجابية التعامل مع هذه المخاطر فى ظل تجانس الاجابات المتحصل عليها نتيجة صغر معامل الاختلاف .
- فى المحور الرابع : ارتفاع المخاطر المصرفية نتيجة عدم تعاون الادارة العليا مع جهاز التفتيش الداخلى ويؤكد ذلك سلبية الوسط الحسابى للاجابات المتحصل عليها مع ارتفاع معامل الاختلاف مما يعنى وجود اختلافات فى النظم المتبعة .
- فى المحور الخامس : ارتفاع المخاطر المصرفية نتيجة عدم توافر الخبرة المصرفية لدى الادارة العليا ولكنها مخاطر يمكن التغلب عليها نتيجة ايجابية الوسط الحسابى مع وجود تجانس نتيجة صغر معامل الاختلاف .
- فى المحور السادس : ارتفاع المخاطر المصرفية نتيجة ضعف خطط التنمية البشرية ، الا ان ايجابية الوسط الحسابى والتجانس بين مفردات العينة فى الاجابات المتحصل عليها توؤل الى امكانية تعديل هذه الخطط بما يتلائم مع التطورات المصرفية.
- فى المحور السابع : ارتفاع المخاطر المصرفية نتيجة ضعف قدرة القائمين على التعامل مع المخاطر المصرفية بالاسلوب العلمى ، وعدم القدرة على التغلب على هذه المخاطر نتيجة سلبية الوسط الحسابى وصغر معامل الاختلاف .
- فى المحور الثامن : ارتفاع المخاطر المصرفية نتيجة عدم الاستجابة السريعة لتطورات السوق مع سلبية الوسط الحسابى يزيد صلبة الخطط وعدم مرونتها وما يؤكد ذلك صغر معامل الاختلاف .

بالرغم من النتائج غير الجيده فى تحليل جودة الادارة ، الا ان الباحث يرى ان البنك يتمتع بالقدرة على الاستمرار فى ضوء التدخل السريع لمعالجة هذه المشاكل ، لذا يمكن اعطى التصنيف رقم ٣ الامر الذى يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الادارة الاجراءات التصحيحية المناسبة.

بالنسبة الى البنك الاهلى المصرى : جاءت النتائج بعد تفريغ الاجابات وتحليلها لقياس محاور جودة الادارة المصرفية فى الجدول التالى :

جدول رقم (٩)

قياس محاور جودة الادارة للبنك الاهلى المصرى

المحاور	Mean	Std. Deviation	معامل الاختلاف
اولا: مدى التزام الادارة العليا فى البنوك بالقوانين والتعليمات المصرفية.	2.833	0.2447	0.09
ثانيا: مدى قدرة الادارة على التخطيط والمرونة فى التكيف مع المتغيرات	3.539	0.6224	0.18
ثالثا: مدى دقة البيانات والمعلومات .	3.589	0.4650	0.13
رابعا: مدى تجاوب الادارة مع جهاز التفتيش الداخلى	3.032	0.5486	0.18
خامسا: مدى خبرة ومعرفة اعضاء الادارة العليا بالسوق المصرفى.	4.790	0.4717	1.77
سادسا: مدى وجود خطط تنمية بشرية.	4.096	1.1511	0.28
سابعا: مدى قدرة الادارة على التعامل مع المخاطر وادارتها بشكل مميز.	4.068	0.4409	0.11
ثامنا: مدى قدرة الادارة على مواجهة التقلبات فى سوق الاعمال .	3.808	0.6202	0.16

يتضح من الجدول رقم (٩) ان : ارتفاع المخاطر فى اغلب محاور جودة الادارة المصرفية يعنى خطور الموقف فى حالة الاستمرارية فى الارتفاع ، الا ان ايجابية الوسط الحسابى تعنى تمكين القائمين من التغلب على هذه المخاطر وذلك فى ضوء صغر معامل الاختلاف اى وجود تجانس مفردات العينة ما عدا :

- فى المحور الاول : انخفاض المخاطر المصرفية فى اتباع القوانين والتعليمات المصرفية يعتبر مؤشر جيد الا ان سلبية الوسط الحسابى تعنى ارتفاع هذه المخاطر فى المستقبل ويثبت ذلك صغر معامل الاختلاف اى ان هناك تجانس بين مفردات العينة .
- فى المحور السادس : ارتفاع المخاطر المصرفية الخاصة بتنمية الموارد البشرية علاوة على كبر معامل الاختلاف مما يهدد مستقبل البنك فى القيام بواجباته تجاه العملاء وذلك رغم ايجابية الوسط الحسابى .

بالرغم من النتائج غير الجيده فى تحليل جودة الادارة ، الا ان الباحث يرى ان البنك يتمتع بالقدرة على الاستمرار فى ضوء التدخل السريع لمعالجة هذه المخاطر ، لذا يمكن اعطى تقييم رقم ٣ الامر الذى يتطلب وجود تخطيط استراتيجية مع رقابة تنظيمية لضمان تنفيذ الخطط .

من خلال ما سبق يتضح صحة الفرض الثالث وهو " **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة الادارة وكفاءة الاداء المصرفى فى البنوك المصرية .**

4- المؤشر الرابع : الربحية (X4):

ان انخفاض او ارتفاع هذا المؤشر مرتبط بالمشاكل المصرفية حيث يعتبر أهم المؤشرات الستة بشكل مباشر وبمدى جودة الاصول بشكل غير مباشر لذا يتم قياسة باسلوب كمى ، ويقوم الباحثون عموما بقياسه من خلال معدل العائد على متوسط الاصول ، ويبين الجدول التالى ان الباحث ركز على الربط بين اكثر من بند من بنود الميزانية للوقوف على قياس دقيق لربحية البنك:

جدول رقم (١٠)

تحليل مؤشر الربحية

النسبة	بنك مصر		البنك الاهلى المصرى		Peer Group "ROAA"
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	
صافى الربح / متوسط الاصول	%0.3	%0.2	%0.8	%0.7	0.69
صافى الربح / اجمالى القروض	%٢	%1.1	%٣	%2.4	-
صافى الربح / اجمالى حقوق الملكية	%٦	%٧	%٢١	%١٦	-
صافى الربح / اجمالى الودائع	%0.4	%0.3	%١	%0.8	-

المصدر / القوائم الختامية للبنكى عامى ٢٠١١ و٢٠١٢.

يتضح من الجدول رقم(١٠): ان مؤشر جودة الاصول يؤثر تأثير مباشر على الارباح حيث تبين تدنى معدلات الربحية بشكل واضح ، ونعرض الاتى :

بالنسبة لبنك مصر : نجد تدنى معدلات الربحية عند مقارنتها "**ROAA**" **Peer Group** وبمراجعة الايضاحات الخاصة بقائمة الدخل يتضح وجود نفقات تشغيلية كبيرة تؤثر على صافى الربح وبالتالى يستلزم تدخل فورى لتحسين الدخل والرقابة على النفقات التشغيلية ، لذا يرى الباحث ان يصنف بنك مصر فى المستوى ٤ .

بالنسبة للبنك الاهلى المصرى: بالرغم من وجود ارتفاع نسبى لهذه المؤشرات من عام ٢٠١١ الى عام ٢٠١٢ عند مقارنتها "**ROAA**" **Peer Group** ، الا انها بمراجعة الايضاحات الخاصة بالقوائم الختامية نجد ان البنك يعتمد على الدخل الاستثنائى لزيادة الارباح الصافية ولتفادى ذلك يتطلب تحسين قدرة الادارة فى التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية ، مما يعنى وجوب التحرك السريع من خلال جهازى التفتيش الداخلى والرقابة على البنوك لتفادى مشاكل مالية تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد المصرى . لذا يرى الباحث ان التصنيف الخاص بالبنك الاهلى المصرى يأخذ رقم ٢ .

يتضح مما سبق صحة الفرض الرابع وهو : " **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تعظيم الربحية وكفاءة الاداء المصرفى فى البنوك المصرية.**

5- المؤشر الخامس : السيولة (X5):

يتميز مؤشر السيولة بالاستقلالية عن المؤشرات الاخرى لنظام التقييم المصرفى ، الا انه يعتبر مهما من الناحية العملية فى التعامل مع المودعين لذا نعرض فى الجدول التالية اهمية هذا المؤشر كميا من خلال النسب التالية:

جدول رقم (١١)

تحليل مؤشر السيولة

النسبة	بنك مصر		البنك الاهلى المصرى	
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١
النقدية / اجمالى الودائع	%١٩	%٢٢	%١٣	%١٨
اجمالى القروض / اجمالى الودائع	%٢٧	%٣٠	%٣٤	%٣٣

المصدر / القوائم الختامية للبنكى عامى ٢٠١١ و٢٠١٢.

يتضح من الجدول رقم (١١): ان مدى الارتباط بين مؤشر جودة الاصول ومؤشر السيولة ، حيث نجد ان بنك مصر يتمتع بمعدلات سيولة اعلى من البنك الاهلى المصرى نظرا لانخفاض معدل التوظيف الخاص به ، على الرغم من عدم وصول اى من البنكين الى نسب توظيف تتجاوز على الاقل الـ ٥٠% ، مما يعنى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية مستقبلا تجاه العملاء ، لذا يرى الباحث ان يعطى التصنيف رقم ٣ لكلا من البنكين ، ويرجع ذلك على عدم القدرة على ادارة السيولة الامر الذى يتطلب وجود رقابة تنظيمية لدراسة الامر بالشكل المناسب لتفادى مشكلات السيولة فى المستقبل.

يتضح مما سبق صحة الفرض الخامس وهو : " **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الدرجة المقبولة للسيولة وكفاءة الاداء المصرفى فى البنوك المصرية** " .

٦- المؤشر السادس : الحساسية (X6):

الدراسة التحليلية لهذا المؤشر ترتبط ارتباط مباشر بالمحافظ المالية (الاسهم والسندات والاوراق المالية الاخرى) فى كافة البنوك التجارية ، الا ان هذه القاعدة تختلف فى مجتمعنا حيث يتم التركيز على القروض بانواعها والتجزئة المصرفية وذلك نظرا للضعف الشديدة لسوق الاوراق المالية فى مصر حيث يتواجد بالمستوى الثالث (المستوى الضعيف) من حيث الكفاءة ، لذا يتجة الباحث الى ربط النتائج بمعدلات التوظيف وقدرة المصرفيين على تحمل المخاطر المصرفية والقدرة على اتخاذ القرار فى الوقت المناسب .

جدول رقم (١٢)

تحليل مؤشر الحساسية

النسبة	بنك مصر		البنك الاهلى المصرى	
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١
الاصول الحساسة لسعر الفائدة / الخصوم الحساسة	%٤٨	%٥٢	%٤٥	%٥٠

لسعر الفائدة				
(الفوائد الدائنة – الفوائد المدينة) / الفوائد الدائنة	%٣٥	%٢٥	%٣٦	%٢٧
فوائد وعمولات القروض / اجمالى القروض	%٣١	%٢٥	%٢٩	%٢٧
فوائد مدينة / اجمالى الودائع	%٦	%٦	%٦	%٧

المصدر / القوائم الختامية للبنكين عامى ٢٠١١ و٢٠١٢.

يتضح من الجدول رقم (١٢): ان نسبة تحمل المخاطر لم تتجاوز الـ٥٢. % الامر الذى يعنى اتباع سياسة متحفظة فى كل البنود التى يمكن ان تحقق اعلى معدلات من الارباح ، مما يدل على عدم قدرة متخذ القرار على تحمل المسئولية فى الاوقات التى تحتاج الى قرار سريع ، وبمراجعة معدلات الجدول السابق يتضح انها نفس السياسة المتبعة فى البنكين الامر الذى يرى الباحث تصنيف البنكين بدرجة ٣ وبالتالى وجوب تداخل القيادات لتعديل الادارة المصرفية لهذه البنوك تخوفا من استمرارية سوء الوضع .

يتضح مما سبق صحة الفرض السادس وهو : " **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الاصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة وكفاءة البنوك المصرية .**

نستخلص نتائج الدراسة التحليلية فى الاتى:

١- اهمية التاكيد على اجراء :

- عمليات التفتيش دوريا من مؤطفين على درجة عالية من الكفاءة ومدربون على النظم المصرفية المستحدثه للوقوف على موقف البنك من حيث المخاطر المصرفية التى تتعرض لها اصول البنك وكيفية الاحتياط لها .
- مراجعة انشطة البنك على البنود خارج الميزانية (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الداخلية والخارجية والرهونات التجارية والعقارية) والتى تحمل معها مخاطر كبيرة تؤثر على راس مال البنك .
- مراجعة كافة المخصصات التى تغطى المخاطر التى تتعرض لها عمليات البنك .

٢- المتابعة اولا باول تكشف عن تحليل كامل للبيئة الداخلية للبنك من خلال مواطن القوة والضعف المصرفية مما يساعد على زيادة الكفاءة المصرفية فى ادارة الاصول والخصوم المصرفية.

٣- عدم التوزان بين الربحية والسيولة والتى شانها ان يتضح عدم وجود كفاءات قادرة على استغلال مهارات للوصول الى افضل توظيف لقدرات البنك.

٤- تنشيط سوق الاوراق المالية المصرية وتطبيق كافة الشروط التى من شانها ارتفاع كفاءة هذا السوق وزيادة القدرة التنافسية للبنوك ، مما يؤثر ايجابيا على البنوك المصرية بصفة خاصة والاقتصاد القومى بصفة عامة.

ثامنا : التوصيات

فى ضوء نتائج هذه الدراسة وفى ظل التطورات التى يمر بها مجتمعنا **يوصى الباحث:**

- تطبيق نظام التقييم المصرفى بشكل ضرورى على كافة البنوك المصرية ، الامر الذى يعنى تفعيل دور جهاز التفتيش الداخلى والبنك المركزى المصرى (الرقابة على البنوك).
- تطوير نظام التفتيش سواء داخليا او الرقابة على البنوك للخروج من الاسلوب النمطى فى مجال التفتيش الى تطبيق الاساليب الحديثة فى التطورات المصرفية التى تتطلبها اتفاقية بازل٢ من اكتشاف نقاط القوة والضعف وكيفية تصحيح الاخطاء للعمل على تقوية نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة .
- وضع الالتزام على البنوك بتنفيذ الشرط الاساسى لاتفاقية بازل٢ من استيفاء شرط ١٠% للقاعدة الراسمالية للبنك لانها تمثل الامان لعملاء البنك ، وذلك من خلال المتابعة المستمر من الجهات الرقابية وعدم التداخل بشكل او باخر فى البنود التى تؤثر على الحد الادنى لمتطلبات راس المال.
- تفعيل دور إدارة الاصول والخصوم فى كل بنك بحيث لا يقف دورها عند الاهتمام باسعار الفوائد فقط بل كيفية توظيف اموال البنك بصورة تحقق اكبر عائد مع مراعاة المخاطر بشكل صحيح ومدورس.
- الاهتمام بشكل ايجابى بتنمية الموارد البشرية التى يمكلها البنك من حيث التنويع بين الكفاءات المصرفية لتكوين صف ثانى وثالث يمكنهم من اتخاذ القرار المصرفى الصحيح فى الوقت المناسب الامر الذى يؤثر بشكل مباشر على ارباح البنك .

قائمة المراجع:

١- الطوخى ، عبد الغنى اسماعيل " **التنبؤ المبكر بالازمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**" ، مجلة جامعة اسيوط ، مصر ، ٢٠٠٨م ،صـ٨.

2- Smith,C.W. & Stulz, R., (1985), " **The determinates of firms hedging policies**", Journal of Financial and Quantitative analysis, vol.20,pp.391-405.

3- Examiner Orientation, (1998), **Bank rating System, report on safety and soundness specialty module**.

4- Beneston,G., Irnivne, p. and Rosenfeld, J., (2000), "***Bank Capital Structure***", Working Paper. Goizueta Business School, Emory University, Atlanty.

5- Xiaofang & Ma, (2004), "**The new Basle Capital accord and risk management of Chinese state-owned commercial bank**".

6- Jason Kofman, (2004), "**The Benefits of Basel II and the Path to Improved Financial Performance**", January.

7- Kentaro Tamura, (2005), "**Challenges to apanese Compliancewith the Base Capital Accord** " Domestic Politics and International Banking Standards".

8- Ficci, Basel II-(2006), "**A Challenge and an Opportunity to Indian Banking :Are we ready for it?** Survey Highlights.

9- Ratnovski Lev., (2007), "**Liquidity and Transparency in Bank Risk Management**", Bank of England and University of Amsterdam,UK: Pp11-14.

10- Andersson Lindell, (2007), " **Risk capital stress testing framework and the new capital adequacy rules**", Group Risk Control, Swedbank, Research Report .

11- AL-Zubi, K. Al-Abadi, M & Afaneh, H, (2008), "Capital adequacy, risk profiles and bank behavior: Empirical evidence from Jordan", ***Jordan***

12- ***Journal of Business Administration***, Volume 4, No. 1: 89 – 105.

استمارة استقصاء

اسم البحث : تطبيق نظام "CAMELS" فى تقييم اداء البنوك المصرية فى اطار اتفاقية بأزل٢

"دراسة حالة بنك مصر والبنك الاهلى المصرى "

تاريخ اعداد الاستمارة : ٢٠١٣/٥/٢٥م

الجزء الاول : البيانات الشخصية :

الاسم (حسب رغبة المستقصى منه): تاريخ الميلاد :

سنوات الخبرة: اسم البنك :

اسم الادارة التابع لها : الدرجة الوظيفية:

الجزء الثانى : يتعلق هذا الجزء بطرح مجموعة من الاسئلة للاجابة على عنصر جودة الادارة المصرفية تتمثل فى الاتى :

الاسئلة	المؤشر				
	موافق جدا (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق اطلاقا (١)
اولا : مدى التزام الادارة العليا فى البنوك بالقوانين والتعليمات المصرفية :					
١- لا يوجد تميز فى تطبيق القوانين والتعليمات المصرفية بين العميل والاخر.					
٢- تتميز القوانين والتعليمات المصرفية بالصلبة فى مواجهة التغيرات الخارجية.					
٣- تتلائم القوانين والتعليمات المصرفية مع طبيعة كل عميل.					
ثانيا :مدى قدرة الادارة على التخطيط والمرونة فى التكيف مع المتغيرات .					
٤- تتميز الادارة العليا بالبنك بالمرونة فى القرارات المصرفية.					
٥- قدرة الادارة العليا بالبنك على وضع خطط طويل الاجل تتواكب مع المتغيرات الخارجية.					
٦- التخطيط والمرونة اساس نجاح الادارة العليا بالبنك.					
ثالثا: مدى دقة البيانات والمعلومات:					
٧- تتميز المعلومات والبيانات المتحصل على من المصادر الخارجية بالدقة .					
٨- تصل المعلومات والبيانات فى الوقت المناسب لمتخذ القرار.					
٩- تعتمد الادارة العليا فى صحة قراراتها على البيانات والمعلومات سواء الداخلية او الخارجية.					
رابعا : مدى تجاوب الادارة مع جهاز التفتيش الداخلى :					
١٠- تقوم الادارة العليا بالمراجعة المستمرة للتقارير جهاز التفتيش الداخلى.					
١١- يتم تصحيح الاخطاء المصرفية اولا باول اثناء الدورة التفتيشية ورفع التقارير للادارة العليا .					

الاسئلة	المؤشر				
	موافق جدا (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق اطلاقا (١)
خامسا: مدى خبرة ومعرفة اعضاء الادارة العليا بالسوق المصرفى:					
١٢- يتميز اعضاء مجلس الادارة بالبنك بالخبرة المصرفية.					
١٣- تعتبر قرارات مجلس الادارة اقرب الى الواقع الفعلى للسوق المصرى.					
١٤- يتميز قرار مجلس الادارة بالمرونة .					
سادسا: مدى وجود خطط تنمية بشرية:					
١٥- تتميز الادارة العليا برسم سياسة الاستقطاب بالموارد البشرية لدى البنك .					

١٦- يتم التعيين طبقا لتحليل الوظيفة والامكانيات والمؤهلات المتاحة معا.					
سابعا: مدى قدرة الادارة على التعامل مع المخاطر وادارتها بشكل مميز:					
١٧- تتوافر للادارة العليا الامكانيات اللازمة لمواجهة المخاطر المصرفية.					
١٨- تتمتع الادارة العليا باستراتيجية متوازنه فى التعامل مع المخاطر.					
١٩- تنوع الادارة العليا فى التعامل مع السوق باسلوب استراتيجى.					
ثامنا: مدى قدرة الادارة على مواجهة التقلبات فى سوق الاعمال:					
٢٠- يتوافر لدى البنك الادارة المناسبة للتنبؤ بالازمات قبل وقوعها.					
٢١- تقوم الادارة العليا دائما بتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة تقلبات السوق .					